

## مسؤولية الدولة على المدى المنظور

## خارطة طريق مكافحة الفساد



شعار هيئة النزاهة

جهة مركزية تعتمد أسلوب التقادرات الإلكترونية ، يتم اختيار أعضائها على وفق معايير التخصص والخبرة والنزاهة والإستقلالية وعدم الإلتزام الحزبي ، وإنهاء عمل لجنة الشؤون الاقتصادية المؤلفة في مجلس الوزراء ، ونقل صلاحياتها إلى الجهة المركزية .

8- إنشاء محكمة متخصصة لمحاكمة المسؤولين الرفيحي المستوى ونوبي الدرجات الخاصة ، يتم إختيار أعضائها على وفق معايير الخبرة والشفاعة ، مع توفير الضمانات اللازمة لحماية القضاة اعضاء المحكمة ، وبالإمكان الإفادة من الإمكانيات المادية والبشرية في المستوى ونوبي الدرجات الخاصة .

9- المسعى لإكمال مشروع المحكمة الإلكترونية والنافذة الإلكترونية لتقليل منافع الفساد .

10- الإهتمام بإختيار القيادات والماكبات الإدارية العاملة في المنافذ الحدودية والكمارك ، والمراقبة المستمرة لإدائها .

11- تفعيل الرقابة الداخلية في الوزارات والمؤسسات وإيلاؤها الاهمية ، والتعزيز على معايير إختيار أعضائها .

12- الإهتمام بالموظفين النزيهين المتميزين وتكريمهم ؛ ليكونوا قدوة لآخرين ، مع تخصيص يوم معين تقوم فيه الحكومة بتكريم هؤلاء تحت أي مسمى .

□ رئيس هيئة النزاهة / وكالة

الدستورية في إختيار المرشحين ، وان يراعي في الإختيار معايير الخبرة والكفاية والنزاهة والسيرة الحسنة . وان يكون المرشح ذا رؤية إستراتيجية وقادرة على النهوض بواقع الوزارة . ونريد المعايير السابفة في الإختيار المنبئية على - المحاصصة الحزبية - البحتة -

2- مراعاة المعايير المقدمة في إختيار القيادات الإدارية المقدمة لشغل المواقع في الحكومة المقلية .

3- تصذ معايير المحاصصة الحزبية في تولي الوظائف العامة ، وإعتماد معايير التخصص والخبرة والكفاية والنزاهة في توليها .

4- عدم ترشيح اي شخص لتبوء منصب الوزارة من شمل بقانون لهما في الدستور ان تكون ديمقراطية تمثيلية ، بل اوضحت ديمقراطية تحت سميات اخرى معروفة للجميع ، وان يكون تعديل الدستور أمرا صعباً وقد يفتح الباب على مصراعيه ، لذا ندعو اهل الحل والعقد للتفكير جدياً بإمكانية إجراء تعديل دستوري يكون منحصراً ومحدداً تخفيض عدد النواب ليكون العدد محدد بواقع اثنين من كل محافظة ، مع مراعاة خصوصية بغداد ، وان يكون طلب الإستجواب موقعاً من ثلث اعضاء البرلمان - وهي مجرد دعوة للتفكير .

(ب) مسؤوليات الحكومة المقلية .

1- إتاحة الفرصة أمام وزراء المهمة والكبيرة ، وان تعهد إلى

أقاربهم إلى الدرجة الرابعة في المؤسسات التي يعملون فيها .

12- إضافة نص في قانون الإنتخابات المزمع سنه بقتي يكون جرائم الفساد من الجرائم المخلّة بالشرف .

13- عدم منح الثقة لأي مسؤول إمتنع من الإصاح عن ذمته المالية على الرغم من المطالبات المتكررة

14- تبني المجلس قراراً بقضي بعدم السماح لأعضائه بإكمال دراستهم الأولية أو العليا ؛ كي يتفروغوا للخدمة العامة ، ومنعاً إستغلال المنصب ، وما قد يترتب على ذلك من أثار بائت واضحة للمجمع .

15- وإذ تكون التجربة البرلمانية في العراق 2003 ليست كما أريد لها في الدستور ان تكون ديمقراطية تمثيلية ، بل اوضحت ديمقراطية تحت سميات اخرى معروفة للجميع ، وان يكون تعديل الدستور أمرا صعباً وقد يفتح الباب على مصراعيه ، لذا ندعو اهل الحل والعقد للتفكير جدياً بإمكانية إجراء تعديل دستوري يكون منحصراً ومحدداً تخفيض عدد النواب ليكون العدد محدد بواقع اثنين من كل محافظة ، مع مراعاة خصوصية بغداد ، وان يكون طلب الإستجواب موقعاً من ثلث اعضاء البرلمان - وهي مجرد دعوة للتفكير .

(ب) مسؤوليات الحكومة المقلية .

1- إتاحة الفرصة أمام وزراء المهمة والكبيرة ، وان تعهد إلى

12- إضافة نص في قانون الإنتخابات المزمع سنه بقتي يكون جرائم الفساد من الجرائم المخلّة بالشرف .

13- عدم منح الثقة لأي مسؤول إمتنع من الإصاح عن ذمته المالية على الرغم من المطالبات المتكررة

14- تبني المجلس قراراً بقضي بعدم السماح لأعضائه بإكمال دراستهم الأولية أو العليا ؛ كي يتفروغوا للخدمة العامة ، ومنعاً إستغلال المنصب ، وما قد يترتب على ذلك من أثار بائت واضحة للمجمع .

15- وإذ تكون التجربة البرلمانية في العراق 2003 ليست كما أريد لها في الدستور ان تكون ديمقراطية تمثيلية ، بل اوضحت ديمقراطية تحت سميات اخرى معروفة للجميع ، وان يكون تعديل الدستور أمرا صعباً وقد يفتح الباب على مصراعيه ، لذا ندعو اهل الحل والعقد للتفكير جدياً بإمكانية إجراء تعديل دستوري يكون منحصراً ومحدداً تخفيض عدد النواب ليكون العدد محدد بواقع اثنين من كل محافظة ، مع مراعاة خصوصية بغداد ، وان يكون طلب الإستجواب موقعاً من ثلث اعضاء البرلمان - وهي مجرد دعوة للتفكير .

(ب) مسؤوليات الحكومة المقلية .

1- إتاحة الفرصة أمام وزراء المهمة والكبيرة ، وان تعهد إلى

الهيئة تخص وزراء ومحافظين وأمثالهم .

9- التنسيق مع مجلس القضاء الأعلى ؛ بغية تطبيق إعمام المجلس المتعلق بالتحقيق الإداري في قضايا النزاهة بحسب ماورد في الإعمام ، بحيث يتم اللجوء إلى هذا التحقيق في بعض الأمور الفنية التي تستلزم ذلك حتما ، وليس في كل الأمور - كما هو تفسير بعض القضاة - ، وان لتكون المدة الزمنية لإكمال هذا التحقيق مفتوحة بل محددة بامد زمني ، وبخلافه يتم الإكتفاء بتحقيقات الهيئة . ولقد لا يكون معلوماً للبعض أن التحقيق الإداري كان سبياً رئيساً في تأخير حسم قضايا النزاهة لأمد يتخطى السنة والسنتين .

ثانياً / خارطة طريق مكافحة الفساد في المدى البعيد - البرلمان والحكومة المقلبان :-

1) مسؤوليات البرلمان في المرحلة المقبلة:

1- عدم منح الثقة في الحكومة المقلية لأي شخص منوط بالفساد ، او سبق أن حقلت معه وادانته تحقيقات هيئة النزاهة في قضايا مهمة .

2- عدم منح الثقة للمشمولين بالعفو العام .

3- سن التشريعات المذكورة آنفاً ( أولاً - 1) وتعديلها في هذه المرحلة ؛ إن تعذر سنها وتعديلها في المرحلة الأولى - المدى القريب :-

4- تاليف لجنة من المتخصصين تشمل ممثلين عن السلطة القضائية وهيئة النزاهة ومجلس الدولة ، لإعادة النظر في منظومة مكافحة الفساد القانونية ؛ بغية تقديم مقترحات لسن تشريعات جديدة وتعديل التشريعات الحالية مع مراعاة عدم التدخل السياسي في عمل اللجنة ومنحها الصلاحيات الكافية .

5- ضرورة قيام البرلمان بأخذ رأي الجهات المعنية عند إرادته سن قانون يتعلق بمكافحة الفساد او عند إرادته تعديله .

6- تاليف لجنة عالية المستوى تضم بعض البرلمانيين المعروفين بنزاهتهم وسيرتهم الحسنة تكون الإترامات الدولية الملقاة على عاتق جمهورية العراق .

8- توفير الضمانات الكافية لقضاة النزاهة ، وبالأخص توفير سكن خاص لهم في منطقة حممية ؛ ليتسرفوا بالأمان وهم ينتظرون في قضايا مهمة وكبيرة محالة من



حسن الياسري

بغداد

لا ريب في أن مكافحة الفساد تُعدُّ مسؤولةً تضامنيّة تقع على عاتق الجميع ، وهي لا تحقق إلا بتوافر الإرادة التي تتركز إلى الجدية، وتستلزم وجود البيات قانونية وإجراءات عملية . وإكثالاً للروية التي طرحناها سابقاً لمكافحة الفساد - المنشورة في الموقع الرسمي لهيئته - ، وانشطام مع دعوات الحكومة والبرلمان الرامية إلى مكافحة الفساد في الوقت الراهن، فإننا،

ومن واقع الشعور بالمسؤولية، سنحدد بشكل عملي بعيد عن التفاؤل ، وفي الوقت الراهن، فإننا،

وإنه لا يتوجب علينا أن نتكلم عن الفساد في الوقت الراهن، فإننا،

لا بد أن نتكلم عن الفساد في الوقت الراهن، فإننا،

لا بد أن نتكلم عن الفساد في الوقت الراهن، فإننا،

لا بد أن نتكلم عن الفساد في الوقت الراهن، فإننا،